اللواء
يومية سياسية عربية
50 عاماً
الإثنين ٢١ تموز ٢٠١٤م □ ٢٣ رمضان ١٤٣٥هـ □ السنة ٥١ □ العدد ١٤١١١

ساعات التقنين في البقاع تتجاوز ١٨ ساعة يومياً
هل تتّجه مؤسسة الكهرباء الى تطبيق اللامركزية الكهربائية؟

مقدمة البقاع - ابراهيم الشوباصي:

تتابع «اللواء» فتح ومعالجة الملفات المعيشية للمواطن التي تشكل المزيد من الاعباء عليه، واليوم يفتح ملف الكهرباء على مصراعيه، خاصة وان ساعات التقنين تبلغ الذروة في شهر رمضان في منطقة البقاع، هذه الازمة التي تجثم على صدر المواطن اللبناني لانها تصيب احد اهم العناصر الاساسية في حياته اليومية وهي تعادل الهواء في اهميتها.

التقنين القاسي الذي يفرض بشكل عشوائي واحيانا متعمد اضافة الى نيران المناخ، يثقل كاهل المواطن اللبناني.

فالكهرباء العنصر الاساسي الذي يطال الحياة من كل جوانبها حتى المواطن يفتتح حديثه عن حاجاته الملحة والضرورية بالسؤال لا كهرباء ولا ماء؟ اي انها في مقدمة الحاجة الرئيسية لربة المنزل، الفران، اللحام، المزارع، التاجر، الصناعي، المقهى الفندق، المصرف، ومحطات ضخ مياه الشفة.

وتبقى حكاية إنقطاع التيار والتقنين الاحجية التي تجاوزت كل الحلول، والتي يصعب حلها بل انها تنتهي عند حكاية مغارة علي بابا للسرقة والنهب المشروع، فماذا يعني دول كنا نصدر اليها الطاقة، صرنا نستورد منها؟ ثم توقفت عن دعمنا من اجل تغطية حاجاتها؟ «مصر وسوريا» دول تعيش في اتون ازمات امنية وعسكرية تأمين الطاقة يعادل ثلاثة اضعاف الطاقة التي نستهلكها نسبياً؟

مصادر الطاقة الوحيدة في البقاع

مشكلة الكهرباء

لم يعد بمقدور المواطن تحمل مشكلة التقنين، حتى اصبح ينوء تحتها بشكل دائم ومستمر فبات لا يلوي على شيئ في هذا الوطن الذي فرض عليه غربة اجبارية عنه وخاصة في ظل عدم توفر الحلول المطلوبة من الدولة الغائبة بشكل نهائي حتى وصل الى حدود الدولة المفلسة والفاسدة يتوج هذا الواقع شغور في الرئاسة، وشلل في الوزارات، وغياب في المجلس النيابي، وبعد ايام سنصل الى مرحلة الفراغ اي الى الانتقال من السرقة والنهب المشروع الى حالة «حارة كل مين ايدو اولو»، كل هذا والمواطن المسكين لا يلوي على اي حلٍ ومن من يطلبه، من دولة في حالة الكوما؟ ام من وزير موظف عند زعيم او طائفة؟ ام نائب يحق له بكل شيء الا التحدث في مصلحة من انتخبه؟ كل يكمل بعضه بعضا، لكننا في «اللواء» سنظل ندافع عن حق مصلحة المواطن والانسان في وطننا وسيبقى صوتنا عالي وصارخ لانه مزنر بالحقيقة ومتوج بالانسانية.

ومازالت الكهرباء في لبنان لا تستنزف ملياري دولار سنويا فحسب، بل اضافت الجزء الاكبر من الدين العام الذي ينوء تحته البلد هذا ما يطرح سؤال كبير هل هناك حلول؟

معاناة المواطن

الاجابة على هذا السؤال كان التوجه نحو المواطنين للاطلاع على معاناتهم:

الحاجة ام حسن شعبان عندما سئلت عن انقطاع التيار والتقنين، اجابت: «اي تقنين ليش عم بتجي الكهرباء؟ طلبت من ابني احضار «مكواة فحم» لكيّ ثيابه ومخباط خشب للغسيل».

ابو احمد الفران قرر اقفال فرنه لانه لم يعد باستطاعته تسييره والا سيضطر لزيادة سعر ربطة الخبز وهذا غير مسموح له رسميا، وقال: لا يكفي ارتفاع سعر المازوت حتى نصاب بانقطاع التيارالذي يشغل معظم ادواتنا من العجانة والقطاعة، وشريط الانتاج الى المكيفات والاضاءة.

اما ابو علي الترشيشي بشر بموسم الخيار المرّ، فهذه الزراعة تحتاج الى ماء بكثرة وبمجرد ان ينقطع عنها مرة واحدة في الاسبوع تصبح مرة وسال: من اين الماء طالما المضخات تحتاج الى كهرباء وبطاقة كبيرة واذا لجانا الى مولدات تصبح التكلفة عالية لا تغطي الزراعة والسعر لا يعوضها مطلقا؟ فالمضخات تحتاج الواحدة منها الى ٣٠ اومبير اي بحدود ٦٠٠ دولار بينما الطاقة الرسمية نحتاج الى ١٠٪ من ذاك السعر وعندما طرحت هذه المشكلةعلى المسؤولين لم اتلق الجواب الشافي.

اما الصرخة المدوية كانت من نديم س. صاحب سوبر ماركت الذي بدأ بالشتائم والسباب للخسائر التي تصيبه من تلف المواد الغذائية الى الاعطال التي تصيب الادوات الكهربائية وكلفتها التي تصل الى حدود آلاف الدولارات، وقال انه يفكر بالعودة الى الخارج متسائلا اين المسؤولين في هذا البلد؟ نعمل المستحيل للعودة للوطن وهم يعملون المستحيل لتهجيرنا مرة اخرى، ما يصيبنا هنا لا يصيبنا حتى في البلاد المتخلفة عنا كثيرا.

نكد

هذه عينة بسيطة من مجتمع متضرر في وطن الاشعاع والنور لبنان، حملنا المشكلة وتوجهنا الى صاحب الحل، رئيس مجلس ادارة شركة كهرباء زحلة اسعد نكد الذي توجه بالتحية لجريدة اللواء مذكرا كيف اطلقت صرخته من العام الماضي الى هذا العام حول تحذيره من اننا متجهون الى مرحلة الانقطاع الدائم للتيار، لافتا الى ان التقنين الكهربائي في البقاع يصل ١٨ ساعة يوميا بمعدل ٤٠٠ ساعة بالشهر.

وأشار الى معامل الانتاج هي ذاتها منذ ٣٠ سنة فيما بواخر الانتاج تعمل على تامين ٣٠٠ ميغا واطزيادة اضافة الى ٤٠٠ ميغاواط كانت تجر من سوريا ومصر لتغذية مناطق الشمال والبقاع والان توقفت.

وأكد ان لبنان يحتاج الى ٢٥٠٠ ميغا واط بينما المعامل الحالية لا تؤمن سوى ١٥٠٠ ميغا واط وفي حال تعطل جزء منها ينخفض الانتاج الى النصف، وما يزيد الطين بلة اليوم هو كثرة التواجد النزوح السوري في لبنان الذي تخطى المليون والنصف ادى الى ارتفاع استهلاك الكهرباء، محذرا من تفاقم التقنين الكهربائي وخاصة في الشهرين القادمين ولا سيما ان وزير المالية يرفض صرف اعتمادات جديدة لمؤسسة كهرباء لبنان ليتاكد من مصادر صرفها، مطالبا بلجنة تدقيق مالية عالمية لمعرفة كيفية صرف الاموال في كهرباء لبنان لتحديد اماكن الهدر والسرقة والجباية.

وراى نكد ان المشكلة الكبرى في مؤسسة كهرباء لبنان تقع على عاتق المدير العام الذي لا يسمح بلجان تدقيق لتحديد المسؤوليات مما جعل من هذه المؤسسة تنحدر الى اقصى الهاوية منذ ١٢ سنة.

واستغرب نكد كيف ان المولدات تستطيع الجباية ١٠٠٠ ليرة عن كل كيلوواط فيما مؤسسة كهرباء لبنان لا تستطيع الجباية؟ وتتاخر في تركيب العدادات للمشتركين التي تسغرق شهورا، مطالبا بتغيير مجلس ادارة كهرباء لبنان وتشكيل الهيئة الناظمة لانتاج الكهرباء لاعطاء التراخيص من ضمن صلاحياتها.

ودعا الى محاسبة المخالفين بعيدا عن السياسية والضغوطات لان الكهرباء هي خبز الناس وحياة لبنان واستقراره وبالتالي دون كهرباء لا مياه.

وذكر نكد مشروع شركة كهرباء زحلة لانتاج الكهرباء ٢٤/٢٤ لتحقيق لامركزية كهربائية وهذا حق مكتسب لنا في شركة كهرباء زحلة لا يجوز في ٢٠١٤ لا نحصل على التيار ٢٤/٢٤ لمشتركيها كما كان يحصل في ١٩٧٥، عندها يتخلص المواطن من دفع ثلاثة فواتير وتصبح فاتورة واحدة معتبرا ان مشروعه هو مشروع انمائي اقتصادي بعيدا عن كل المناكفات السياسية والطائفية مذكرا انه في كل رمضان يرسل كتابا للوزارة من اجل زيادة ساعات التغذية في هذا الشهر لكن لا حياة لمن تنادي ويمر هذا الشهر على اهلنا في البقاع افطار وسحور في هذا الشهر نحن نمثل ١٪ من مساحة لبنان يجب عليهم المساعدة في تحقيق الانتاج الكهربائي لجميع البقاعيين لا تكلف الخزينة العامة اي اعباء مالية وانما بالعكس ستستفيد الخزينة من الرسوم والضرائب.

وختم مذكرا انه وضع خطة انتاج الكهرباء وسيكون لدينا تيار كهربائي ٢٤/٢٤ قبل نهاية ٢٠١٤، مؤكدا على اعتراف كافة وزراء الطاقة بحق الشركة في الانتاج وهذا ما نص عليه دفتر الشروط العائد لشركة كهرباء زحلة.

وتبقى الصرخة قائمة طالما هناك مواطن يئن دون ايجاد حل من الدولة الغائبة بكل مسؤوليها واداراتها وطالما لا يسمح لمن عنده حل لمشكلة بحلها لتصبح الامور معقدة بشكل يضع المواطن امام حلين اما البقاء في جمهورية العبيد واما الانعتاق منها الى بلاد الله الواسعة.